



١٤٤٢ هـ

تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني

تقرير حول تدمير قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للمنشآت الصناعية في قطاع غزة
29 سبتمبر / أيلول 2000 – 30 سبتمبر / أيلول 2002



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف

عضو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس

عضو الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان – كوبنهاجن

الصفحة الإلكترونية: www.pchrgaza.org

البريد الإلكتروني: pchr@pchrgaza.org

مقدمة

منذ بداية انتفاضة الأقصى، في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر 2000، والأراضي الفلسطينية المحتلة تتعرض لانتهاكات جسيمة، تمارسها سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وقواته ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وتتميز هذه الممارسات بأنها مصحوبة بأعنف موجة من الانتهاكات المنظمة والمنهجية للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن انتهاكها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني. وعليه فقد كرسّت قوات الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات مستوطنيه، وبقرارات سياسية عليا، شكلاً جديداً في التعاطي مع الأحداث اليومية لانتفاضة الأقصى. فقد عمدت هذه القوات إلى استخدام سياسات عسكرية وخطأً ميدانية تعمل على إحداث الأضرار الشاملة والكلية في الأرواح والممتلكات الفلسطينية على حد سواء.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، في حزيران/يونيو 1967، لم تقدم قواته على الاستخدام المفرط للقوة، وعلى نطاق واسع كالذي نشهده اليوم، في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. وقد شملت العمليات العسكرية الإسرائيلية، لقمع الانتفاضة الفلسطينية، الغارات الجوية عبر طلعات حربية جوية بطائرات ف 16 والكوبرا والأباتشي الهجومية، والقصف البحري من الزوارق الحربية التي تحتل شواطئ قطاع غزة، بالإضافة إلى القصف العنيف بالدبابات والمدافع الحربية التي تحاصر مداخل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وصواريخ أرض-أرض التي تنطلق من قواعد منصوبة على امتداد الحدود الشرقية لقطاع غزة. كما تعددت الذخائر الحربية المستخدمة ضد السكان وممتلكاتهم، حيث تجاوزت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي الاستخدام التقليدي للذخائر من الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت وراجمات الحجارة والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والرصاص الحي والأنواع الأخرى من الرصاص المتفجر (الدمدم) الذي سبق واستخدمته في الانتفاضة الأولى. وإضافة إلى العديد من الأسلحة، التي ذكرناها، فقد أقدمت هذه القوات على استخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والقذائف الصاروخية المضادة للأفراد والقذائف المضادة للدروع والغازات السامة. كما قصفت هذه القوات مدن وقرى ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة بصواريخ أرض-أرض وصواريخ جو-أرض. علاوة على ذلك استخدمت قوات الاحتلال الجرافات الثقيلة لهدم المنازل السكنية وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المنشآت الصناعية وكافة مقدرات البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

العمليات الحربية المتنوعة سابقة الذكر، التي نفذتها ولا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي، استهدفت وبشكل مكثف المنشآت المدنية والأحياء السكنية للمدنيين الفلسطينيين، إضافة إلى العديد من الأبنية والمنشآت التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تقع جميعها في مناطق مكتظة بالسكان والمباني السكنية. وقد تسببت في تدمير كامل وشامل لمئات بل لآلاف الممتلكات والأعيان المدنية من منازل ومصانع وورش عمل وأراضي زراعية ومزارع طيور وأبقار وأغنام، كما ألحقت أضراراً جسيمة في منشآت أخرى لم يستطع مالكيها الوصول إليها لإصلاحها، أو الاستفادة منها، وهو ما كبدهم خسائر فادحة، أثرت وستؤثر لاحقاً على تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

يقتصر هذا التقرير على رصد وتوثيق عمليات التدمير، التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للمنشآت الصناعية خلال الفترة من 29/9/2000 – 30/9/2002، في قطاع غزة. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد دمرت هذه القوات

133، مصنعا ومحلا تجاريا، منها 62، مصنعا تم تدميرها بشكل كلي، وحوالي 71 منشأة دمرت بشكل جزئي، الأمر الذي أدى إلى زيادة تدهور قطاع الصناعة وبالتالي تدهور الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما وأن قطاع الصناعة كان يساهم بنسبة 21٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى عام 2000. عدا عن ذلك فإن تدمير قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للمنشآت الصناعية الفلسطينية قد قوض فرص النمو الاقتصادي العام الذي بدأ العمل به منذ العام 1994، حيث حقق خلال الخمس سنوات التالية نتائج ملموسة وواضحة. فضلا عن ذلك، توقف آلاف العمال عن عملهم جراء تدمير المنشآت الصناعية التي يعملون بها، وقد ساهم هذا بارتفاع نسبة البطالة التي بلغت حتى تاريخ إعداد هذا التقرير حوالي 65٪، كما ساهمت عمليات تدمير المنشآت الصناعية في زيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والتي بلغت نسبتهم حتى الآن أكثر من 75 ٪. وهذا يشير إلى حجم الدمار الذي أحدثته قوات الاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني والتي ترك مردودا كارثيا على صعيد الأفراد والجماعات وعلى صعيد البيئة.

من جهة أخرى، تشكل تلك الأعمال انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، وتعتبر جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني. كما أن المجتمع الدولي أصبح مطالباً باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً أن الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية أكدت في مؤتمريها اللذين عقدا في يوليو 1999 وديسمبر 2001، على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية. وبموجب ذلك تقع إسرائيل تحت طائلة الإلزام القانوني فيما يتعلق باحترام الاتفاقية، ودفع التعويضات المستحقة عليها جراء عملياتها. رغم ذلك سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لا تعترف بذلك وبالتالي تتماهى في ممارساتها العدوانية على كل المنشآت الفلسطينية وليس فقط على الصناعية منها. يغطي هذا التقرير وهو الأول الذي يصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول تدمير المنشآت الصناعية في قطاع غزة من الفترة بين 2000/9/29 وحتى 2002/9/30.

تدمير المنشآت المدنية من منظور القانون الدولي الإنساني

حظرت قواعد القانون الدولي الإنساني التعرض للممتلكات المدنية، وأكدت على ضرورة أن تبقى هذه الممتلكات بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة. كما أن هناك تحريماً كاملاً لاستخدام وسائل قتالية معينة في العمليات الحربية، وقيوداً صارمة على استخدام القوة من جانب قوات الاحتلال، ما لم يكن ذلك من الضرورات الملحة للحرب، وعلى أن تتناسب الأعمال العسكرية مع الهدف المتوقع تحقيقه منها. وفي هذا السياق تنص المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم". كما تنص المادة 53 من الاتفاقية ذاتها على حظر تدمير الممتلكات الخاصة من قبل قوات الاحتلال، حيث جاء فيها "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير". وتنص المادة 52 من الفصل الثالث للبرتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقية جنيف الرابعة على الحماية العامة للأعيان المدنية، إذ جاء فيها أنه "1- لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات ردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية وفقاً لما حددته الفقرة الثانية. 2- تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب، وتتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حين ذاك ميزة عسكرية أكيدة. 3- إذا ثار شك حول ما إذا كانت عين ما تكرر عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك". ومن جهة أخرى تحدد المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية، وتعتبر تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية انتهاكاً جسيماً لأحكام الاتفاقية. وتلزم المادة 146[□] من نفس الاتفاقية الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرؤن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، وبملاحقتهم وتقديمهم إلى المحاكمة.

تنص المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أن: "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرؤن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية"، أي المادة 147 منها. وتنص على أن تلزم تلك الأطراف بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة، أو حتى إعطاء أوامر بارتكابها، وتقديمهم إلى محاكمة، بصرف النظر عن جنسيتهم. وتنص المادة 147 من الاتفاقية على ما يلي: "المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعهد إحداث آلام شديدة أو الأضرار الخطيرة بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة في الدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية".

سياسة تدمير المنشآت الصناعية خلال انتفاضة الأقصى

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة تصعيداً خطيراً في استخدام قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للقوة المفرطة وغير المتناسبة التي تجاوزت كل التوقعات. كما تجاوزت كافة القواعد والمعايير الدولية لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وخلال الانتفاضة حتى كتابة هذا التقرير، اعتدت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على عشرات المصانع والورش التي تعود للمواطنين الفلسطينيين بطرق عدة ومختلفة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت، وفي غالبية أعمالها الحربية التي لا زالت مستمرة حتى اليوم، المنشآت الصناعية عن عمد وتحت دواعي ومبررات أمنية لا وجود لها على أرض الواقع. إن المبررات الأمنية والضرورات الحربية التي تصوغها قوات الاحتلال الإسرائيلي لأعمالها العدوانية ضد المنشآت المدنية ليس لها أساس من الصحة. فالضرورة الحربية التي تستند إليها قوات الاحتلال في اعتداءاتها المتكررة تكون أثناء الاشتباك أو المواجهة، وبمجرد فض هذه المواجهات والاشتباكات تنتهي الضرورة الحربية. ولجأت قوات الاحتلال وفي معظم عملياتها التي استهدفت هدم وتدمير هذه المنشآت في أوقات كان يطغى عليها طابع الهدوء التام وعدم وجود أية حالة من حالات الصراع أو المواجهات المسلحة، كما كانت تحدث في منتصف الليل والناس نائمون في بيوتهم. ومن الواضح أن قوات الاحتلال قد هدفت فيما يبدو إلى ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني وشله بشكل كامل وذلك رغبة منهم في تحقيق أهدافهم ونواياهم العدوانية. فمن جهة هدفت تلك السياسة إلى تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومن جهة ثانية عملت على تقويض أي فرصة لنمو الاقتصاد الفلسطيني. ويدل على ذلك قيام هذه القوات، خلال عملياتها العدوانية، باستخدام المفرط والمتنوع للقوة ضد هذه المنشآت غير آبهة بقرب هذه المنشآت من منازل السكان المدنيين. فمعظم المنشآت الصناعية والورش التي هدمتها قوات الاحتلال تقع في مناطق سكنية، وبعضها الآخر تقع بجانب مؤسسات تعليمية، ما أدى لإحداث أضرار مختلفة ومتفاوتة في المنازل السكنية المجاورة، عدا عن إلحاق أضرار في أرواح المواطنين المدنيين.

الاعتداءات الإسرائيلية في معظمها قد أخذت أشكال متعددة مثل، عمليات قصف بالقذائف والأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة، تجريف بواسطة الجرافات والبلدوزرات، تفجير بقنابل يتم التحكم بها عن بعد.

من جانب آخر تركزت الاعتداءات الإسرائيلية ضد المنشآت الصناعية على تلك الموجودة في محافظة غزة حيث طال الاعتداء 76 منشأة صناعية، ويليهما محافظة الشمال، حيث بلغت 20 منشأة، والجدول التالي يبين توزيع المنشآت المتضررة حسب المكان الجغرافي:

جدول بالمنشآت حسب التوزيع الجغرافي لمحافظة القطاع

المنطقة	كلي	جزئي	المجموع	النسبة
رفح	3	6	9	% 6.7
خان يونس	11	7	18	% 13.5
الوسطى	5	5	10	% 7.5
غزة	30	46	76	% 57
شمال غزة	13	7	20	% 15
المجموع	62	71	133	%100

كما يبدو واضحاً أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي استهدفت في عملياتها التدميرية المنشآت المعدنية أكثر من غيرها من الصناعات. وتدعي قوات الاحتلال بأن هذه المنشآت تقوم بصناعة صواريخ الهاون وغيرها.

جدول بالمنشآت الصناعية حسب النشاط الصناعي

النوع	العدد	النسبة
صناعات معدنية	57	% 43
إنشاءات ومباني	19	%14.3
صناعات غذائية	6	%4.5
محروقات	10	%7.5
صناعات نسيج وخياطة	4	%3
أخرى	37	%27.8
المجموع	133	%100

وقد قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان برصد هذه الاعتداءات وتوثيقها على النحو التالي:

أكتوبر 2000

- خلال هذا الشهر قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بهدم وتدمير خمس مصانع تعود لمواطنين فلسطينيين وهي على النحو التالي:
- مصنع لسكب المعادن يعود للمواطن محمد رمضان العشي وشركاه ويقع بالقرب من مفترق الشهداء جنوب مدينة غزة، بتاريخ 2000/10/8، قامت قوات الاحتلال بتجريف المصنع كلياً، وقد قدرت الخسائر بحوالي 2 مليون دولار أمريكي.
- معمل طوب يعود للمواطنين أبناء المرحوم مصطفى حسن الفرا، ويقع بمحافظة خان يونس شرق مفترق المطاحن، وبتاريخ 2000/10/19، قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدمير المعمل بشكل كلي.
- معمل طوب يعود للمواطن يوسف قدورة، ويقع بمحافظة غزة مفترق الشهداء، وبتاريخ 2000/10/23، قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدمير المعمل بشكل كلي.
- معمل طوب يعود للمواطن فارس الأشرم، ويقع بمحافظة غزة مفترق الشهداء، وبتاريخ 2000/10/23، قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدمير أجزاء كبيرة من المعمل.
- مصنع أعمدة كهربائية وإنارة يعود للمواطن شعبان فرج السوددة ويقع بمحافظة غزة مفترق الشهداء، وبتاريخ 2000/10/29، قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدمير أجزاء كبيرة من المصنع شمل السور المحيط به ومبنى الإدارة مما أدى إلى إتلاف المعدات والتجهيزات الخاصة به.

نوفمبر 2000

- تصاعدت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الصناعية خلال هذا الشهر، حيث قامت قوات الاحتلال بتدمير وهدم تسع مصانع وورش تعود لمواطنين فلسطينيين، ما كبد أصحابها خسائر مادية باهظة، ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني فإن هذه المصانع هي:
- معمل طوب يعود للمواطن محمود يوسف ملكة، من محافظة غزة بالقرب من مفترق الشهداء، حيث قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/16، بتدمير المعمل كلياً، وقد شمل جميع معدات المعمل وأكثر من 35 ألف طوبة معدة للبيع، فضلاً عن المواد المستخدمة في صناعة الطوب. وقد قدرت الخسائر بأكثر من 70 ألف دولار. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد أعادت تدمير المعمل بتاريخ 2000/12/1، بعدما استأنف صاحبه العمل به.
- ورشة ميكانيكية، تعود للمواطن مصطفى قدورة ملكة، من محافظة غزة بالقرب من مفترق الشهداء، حيث قامت قوات الاحتلال بتدمير الورشة بتاريخ 2000/11/16، وقد شملت الأضرار جميع المعدات الموجودة، فضلاً عن تدمير سيارتين داخل الورشة.
- معمل طوب يعود للمواطن مصباح كشكو من محافظة غزة بالقرب من مفترق الشهداء، حيث قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/17، بتدمير المعمل كلياً، وقد شمل جميع معدات المعمل وأكثر من 5000 طوبة معدة للبيع، فضلاً عن المواد المستخدمة في صناعة الطوب. وقد قدرت الخسائر بأكثر من 25 ألف دولار.
- ورشة تنظيف حديد، تعود للمواطن عبد الوهاب فرج حبيب، من محافظة غزة شرق مدينة غزة، فأقدمت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/17، بتدميرها بشكل كلي.

- مصنع المنيوم (شركة ميتالكو)، يعود للمواطنين محمد لبيب و عطا الرئيس، في محافظة الوسطى جنوب مستوطنة كفارداروم، قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/20، بتدمير المصنع والاستيلاء على محتوياته ونقلها بواسطة شاحنات إسرائيلية لجهة غير معلومة.
- مصنع تغليف خضار، يعود للمواطن عبد الرحمن خليل أبو بشير، من محافظة الوسطى جنوب مستوطنة كفار داروم، قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/24، بتدمير المصنع كلياً، وقد قدرت الخسائر بحوالي مليون دولار أمريكي.
- مصنع للحداة، يعود للمواطن فؤاد نمر السمني، من محافظة غزة، المنطار، قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/27، بتدمير جزئي للمصنع، وقد عادت تلك القوات بتدميره مرة أخرى بشكل كلي بتاريخ 2001/1/30، وقد قدرت الخسائر بحوالي 2 مليون دولار أمريكي.
- شركة الكابلات الفلسطينية، مديرها نصر عثمان ياسين، في محافظة غزة مفترق الشهداء، قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2000/11/28، بتدمير الشركة تدميراً جزئياً، وأحدثت بها أضراراً عديدة شملت: السور الخارجي من الناحيتين الشرقية والجنوبية؛ هدم غرفتين تستخدم إحداهما مخزناً والأخرى للحارس؛ تدمير شبكة المياه الرئيسية للمصنع؛ تدمير شبكة التليفونات؛ إصابة المبنى الرئيسي بفتحات في الجدران جراء إطلاق النار وتحطم 30 نافذة زجاجية؛ تدمير ستة خزانات مياه فوق سطح المصنع؛ تدمير شبكة الإنارة الخارجية. قدرت الخسائر بحوالي 15 ألف دولار. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد أعادت تدمير الورشة عدة مرات، فبتاريخ 2001/7/29، دمرت تلك القوات الورشة مرة أخرى، وقد شملت عملية التدمير مخزن مقام على مساحة 400م²، على ما بداخله من مواد خام؛ هدم مبنى مكون من غرفة الحارس، فضلاً عن حمام ومطبخ؛ هدم السور الخارجي للمصنع بطول 150م، فضلاً عن إحداث تشقق في الجدران الاستنادية؛ تدمير البنية التحتية للمصنع (محول كهربائي، شبكة الكهرباء، شبكة المياه). وبتاريخ 2001/9/7، قامت قوات الاحتلال بتدمير جدران المصنع وضرب الأعمدة الخرسانية، بعد قصفه في ساعات الصباح. كما قامت قوات الاحتلال في ساعات الصباح من اليوم التالي بتاريخ 2001/9/8، بنسف المصنع بصورة كلية.
- كما لحق بورشة تعود للمواطن علي درويش الزعيم أضراراً مختلفة جراء الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الصناعية بتاريخ 2000/11/30، والورشة متخصصة بفك وبيع قطع السيارات، وتقع في محافظة غزة في المنطقة ما بين كارني ومستوطنة نتساريم.

ديسمبر 2000

اعتدت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في هذا الشهر وتحديدًا بتاريخ 2000/12/6، على محطتين للوقود وكراجين للسيارات في محافظة غزة في المنطقة ما بين كارني ومستوطنة نتساريم، وقد أحقت بهما أضراراً بالغة. ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها باحث المركز، فإن المحطة الأولى تعود للمواطن خضر صبرة، حيث تم تدمير جدران المحطة، بينما تعود المحطة الثانية للمواطن علي أبو جبة، وقد تم تدمير الجدران الخارجية وغرفة ومخزن وحمام وغرفة الحراسة. أما الكراجان: فالأول يعود للمواطن محمد يوسف ملكة، والثاني للمواطن عبد الكريم قدورة ملكة، وقد تم تدميرهما بصورة كلية.

يناير 2001

يوم الخميس 2001/1/18، في الساعة 6:00 مساءً، جددت قوات الاحتلال أعمال الهدم والتجريف في منطقة المنطار، شرق مدينة غزة. وطالت أعمال الهدم مصنعاً لسكب النحاس لشبكات الصرف الصحي المنزلية، تعود ملكيته للمواطن سمير سعيد فروانة. ويقع

المصنع المقام على مساحة 2330م²، ويضم أيضاً مسكناً للعمال. وأفاد صاحب المصنع أن أعمال التجريف قد أتت على المصنع بكامله مع جميع معداته والمواد الخام بداخله.

فبراير 2001

يوم السبت 2001/2/3 في حوالي الساعة 10:00 مساءً، نفذت قوات الاحتلال أعمال تجريف وهدم جديدة في الأراضي الزراعية والمنازل السكنية الواقعة إلى الشرق من الطريق الواصل بين مفترق الشهداء، جنوب غزة، ومعبر المنطار، شرق غزة. وقد طالت أعمال التجريف والهدم التي استمرت حتى الساعة 6:00 من صباح اليوم التالي (2/4) ما يلي:

- هدم جزئي لمصنع للقوالب الإسمنتية (بلاط طرق) تعود ملكيته للمواطن أسامة حسن الخضري، حيث دمرت قوات الاحتلال: 1. مولد كهرباء وشبكة الكهرباء كاملة؛ 2. تدمير كمية كبيرة من المواد الخام المستخدمة في الصناعة. 3. تدمير كميات كبيرة من المواد المصنعة والجهازية للتسويق؛ 4. تدمير سور المصنع الخارجي؛ تدمير عدد من المعدات المستخدمة في الصناعة؛ 5. تدمير جزئي للأسقف المصنوعة من الاسبستوس.

- هدم جزئي لمصنع للأدوات الكهربائية تعود ملكيته للمواطن وسيم عثمان الخزندار، حيث تم: 1. تدمير السور الخارجي للمصنع؛ 2. تدمير غرفة خاصة بالحارس؛ و3. تدمير جدران الواجهتين الشرقية والجنوبية وتحطيم النوافذ الزجاجية. وأفاد باحث المركز أن قوات الاحتلال قد نقلت إلى هذا المصنع صهريج ضخم للغاز كان في محطة صبرة للغاز التي جرت فيها أعمال تجريف وهدم وتقع على مسافة نحو 300 متر إلى الشرق منه.

مارس 2001

يوم الأحد الموافق 2001/3/11، في حوالي الساعة 12:00 ظهراً، قامت قوات الاحتلال المعززة بالآليات والجرافات العسكرية بهدم مصنعين لإنتاج الإسمنت الجاهز المعد لأغراض البناء شرق مدينة غزة. ويقع المصنعان على بعد نحو 700 متر إلى الشمال من الطريق الاستيطاني المؤدي إلى الخط الأخضر، جنوب معبر المنطار. وقد أسفرت أعمال التجريف والهدم عن تدمير المصنعين بالكامل مع جميع محتوياتهما من أبنية ومعدات ومواد خام.

المصنع الأول تعود ملكيته لشركة أبناء الحاج فضل وينتج الخرسانة الجاهزة. وفي إفادته للمركز ذكر المواطن ناصر الدين فضل حسين، أحد مالكي الشركة، أن ثلاث جيئات عسكرية قد تقدمت باتجاه المصنع في حوالي الساعة 12:00 ظهراً، وبدأ الجنود بإطلاق النار مما اضطره وزملائه للهرب من المصنع، وظلوا يراقبون ما يحدث عن بعد. وأضاف أن دبابتين إسرائيليتين وصلتا إلى المكان مع جرافتين عسكريتين، وبدأت الجرافتان بهدم المصنع المقام على مساحة 24 دونماً من الأرض. وقدر المواطن حسين خسائر المصنع جراء الهدم بنحو مليون دولار، حيث طالت أعمال التجريف والهدم ما يلي: 1) مبنى من طابق واحد على مساحة 250م² يستخدم مكاتباً للشركة؛ 2) شاحنتان لنقل الخرسانة الجاهزة مع حاويتي الخرسانة؛ 3) ستة حاويات خرسانة بدون شاحنة؛ 4) ورشة صيانة للسيارات مع معداتها؛ 5) تراكاتور من إنتاج سنة 1988؛ 6) ميزان للسيارات؛ 7) حاوية (كونتينر) للمعدات؛ 8) بركة مياه سعة 120 كوب لتغذية المصنع بالمياه؛ 9) مولد كهرباء وشبكة الكهرباء والهاتف؛ و10) خزانات الإسمنت.

أما المصنع الثاني فتعود ملكيته لشركة أبو عودة العمالي ومقام على مساحة 2 دونم من الأرض وينتج مادة الإسمنت المعد لأغراض البناء. وقد تم تدمير المصنع بكامل معداته، وقدر صاحبه خسائره بنحو 55 ألف دولار.

أبريل 2001

في ساعة مبكرة من فجر يوم الجمعة 2001/04/06، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعمال تجريف وهدم في الأراضي الزراعية والمنازل السكنية الواقعة إلى الشمال الغربي من مستوطنة نتساريم (جنوب مدينة غزة)، حي الشيخ عجلين. وقد طالت أعمال التجريف التي استمرت حتى الساعة الرابعة من فجرًا تدمير جزئي لمحطة وقود "الجعل" تبلغ مساحتها 2م120، مكونة من خمسة طوابق، جراء القصف الإسرائيلي المتكرر لها.

سبتمبر 2001

في حوالي الساعة 10:30 مساءً يوم الاثنين الموافق 2001/9/17، اقتحمت قوات الاحتلال المعززة بالدبابات والجرافات العسكرية المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية جنوب مدينة غزة وتوغلت فيها مسافة 1000 متر، وسط قصف مكثف بالرشاشات الثقيلة والمتوسطة. وذكر باحث المركز أن قوات الاحتلال التي تقدمت من محيط مستوطنة نتساريم، جنوب غزة، قامت بأعمال هدم وتجريف طالت منازل سكنية ومنشآت مدنية وأمنية، بما في ذلك مبنى لشركة أوروبية تشرف على تنفيذ مشروع ميناء غزة. وقبل انسحابها إلى مواقعها في محيط مستوطنة نتساريم عند الساعة 12:00 منتصف الليل، قامت جرافات الاحتلال بتخريب وتدمير جزء من الشارع الساحلي الذي يصل محافظة غزة مع محافظة الوسطى، مما تسبب في ازدحام مروري على الشارع صباح اليوم التالي، في غضون ذلك، هدمت قوات الاحتلال جزء من الجدار الجنوبي لمنتجع المحروسة الذي تعود ملكيته للمواطن عبد السلام شملخ.

أكتوبر 2001

في حوالي الساعة 11:00 مساءً الاثنين 2001/10/22، اقتحمت قوات الاحتلال المعززة بالدبابات والجرافات العسكرية مناطق محاذية للشريط الحدودي مع مصر، جنوب مدينة رفح. ورافق الاقتحام قصف مكثف بالمدفعية والرشاشات الثقيلة طال منازل المدنيين الفلسطينيين في حي قشطة ومنطقة بلوك (0) في مخيم رفح وشارع عمر بن الخطاب، المحاذية للشريط الحدودي. وفيما نفت المصادر الإسرائيلية نبأ الاقتحام، ذكر باحث المركز أن قوات الاحتلال قامت بهدم 4 منازل سكنية و 12 محلاً تجارياً تقع على الرصيف الغربي لشارع عمر بن الخطاب الذي تلتقي نهايته الجنوبية مع بوابة صلاح الدين على الشريط الحدودي، حيث تتمركز قوات الاحتلال في موقع حصين هناك. وأضاف باحث المركز أن قوات الاحتلال توغلت مسافة نحو 250 متر في شارع عمر بن الخطاب. وأسفر الاقتحام عن إلحاق خسائر مادية جسيمة في عدد من المنازل والممتلكات، كان أبرزها احتراق مستودعات مواد تموينية تعود للأخوين حسن ومحمد يوسف مصطفى الدم. وقدر الأخوان الدم خسائرهما الناجمة عن الحريق الذي التهم جميع محتويات المستودعات والمحلات التجارية بنحو مليون دولار. وتقع المستودعات والمحلات التجارية في الطابق الأرضي من عمارة سكنية تسكن فيها عائلتي الأخوين الدم، فيما لحقت أضرار بالغة في منزليهما أيضاً.

أما المحلات التجارية فكانت على النحو التالي:

- أربعة محلات تجارية مساحة كل منها 2م30 تعود للمواطنين يحيى زعرب وحسام الشاعر.
- ثلاثة محلات تجارية مساحة كل منها 2م30 تعود للمواطنين عودة الله عجي الشاعر.
- محل تجاري مساحته 2م30 يعود للمواطن إسماعيل خليل أبو هلال.
- محل تجاري مساحته 2م30 يعود للمواطن محمد خليل أبو هلال.
- محل تجاري مساحته 2م30 يعود للمواطن أحمد شحدة عبد العال.
- محل تجاري مساحته 2م30 يعود للمواطن حسين عبد العال.
- محل تجاري مساحته 2م30 يعود للمواطن رسمي عويضة.

وفي حوالي الساعة 12:00 منتصف الليل من يوم الثلاثاء الموافق 2001/10/23، اقتحمت قوات الاحتلال المعززة بالدبابات والجرافات العسكرية الجهة الغربية من بلدة القرارة في محافظة خان يونس وتوغلت فيها مسافة نحو 300 متر، وسط قصف بالرشاشات الثقيلة للمنازل السكنية والمزارع. وشرعت قوات الاحتلال بأعمال تدمير وتجريف في المنطقة قبل أن تنسحب في حوالي الساعة 3:00 من فجر يوم أمس الأربعاء الموافق 2001/10/24. وذكر باحث المركز أن أعمال التجريف طالت علاوة على المنازل، تدمير وتجريف ورشة لصيانة السيارات مقامة على مساحة 2م950 تعود للمواطن سعدي جابر علي عبيد، فضلاً عن تدمير منزل مساحته 2م120 مكون من ثلاث غرف ومنافع، وكذلك تدمير سور بطول 90م. تدمير وتجريف ورشة لصيانة السيارات مقامة على مساحة 2م500 تعود للمواطن صلاح السيقلي.

نوفمبر 2001

في حوالي الساعة 4:00 صباح يوم الأحد الموافق 2001/11/4، قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي من نوع أباتشي "أمريكية الصنع"، عدة منشآت مدنية في بلدة جباليا، شمال قطاع غزة، حيث حُلقت هذه الطائرات على ارتفاع منخفض من سماء المنطقة وأطلقت عدة صواريخ جو - أرض باتجاه هذه المنشآت. وبعد عشرين دقيقة أطلقت صواريخ أرض - أرض من قواعد عسكرية إسرائيلية ثابتة، شمال شرق بيت حانون، شمال قطاع غزة، باتجاه منشآت ومنازل سكنية أخرى. أسفر هذا القصف العنيف عن إلحاق أضرار بالغة في العديد من المنشآت المدنية والمنازل السكنية وكانت الأضرار على النحو التالي:

- مبنى مكون من طابق واحد، مساحته 2م250 وهو عبارة عن مخازن تستخدم كورش، تعود ملكيتها للمواطن عرفة عبد القادر صالح حمودة. أصيب المبنى بثلاث صواريخ أرض - أرض أسفرت عن:
- تدمير ورشة خراطة داخل المبنى بما فيها من معدات، مساحتها 2م120 تعود ملكيتها لكل من سمير إبراهيم الصباغ و مازن سلمان الحلو، فضلاً عن تدمير شبكة الكهرباء الخاصة بالورشة. وكان صاحب الورشة قد استأجر المخزن من مالك العقار عرفة حمودة.
- منجرة التصوير الذهبية، مساحتها 2م120 وتعود ملكيتها للمواطن رياض محمد حسن مسعود، أدى القصف إلى احتراقها بالكامل وإتلاف جميع محتوياتها. وكان صاحب الورشة قد استأجر المخزن من مالك العقار عرفة حمودة.
- مصنع طلاء المعادن، مساحته 2م415 من طابق واحد مسقوف بالاسبتوس وتعود ملكيته للمواطن حسن نعمان حسن بصل، أصيب بستة صواريخ جو - أرض. أسفرت عن تدمير جزئي في المصنع وإتلاف العديد من المعدات والآلات، فضلاً عن تدمير شبكة الكهرباء.
- ذيب أبو الفول، أصيبت بثلاثة صواريخ أرض - أرض، ألحقت أضرار بالغة في سقف المنشأة وجدرانها، فضلاً عن تدمير شبكة الكهرباء.
- شركة دادر التجارية للملابس، تدمير السور الخارجي واحتراق بعض الأقمشة داخل المخازن.

– منجرة الشوا، تعود ملكيتها للمواطن أشرف مصطفى الشوا، تدمير السور الخارجي وتدمير جزئي في غرفة المكتب.

وفي حوالي الساعة 11:00 مساء السبت الموافق 2001/11/24، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزة في محيط مستوطنة كفارداروم، شرق دير البلح، بأعمال تجريف في الأراضي الواقعة إلى الجنوب الغربي من المستوطنة. وقد طالت أعمال التجريف التي استمرت حتى الساعة الخامسة من فجر اليوم التالي قطعة أرض مساحتها 12 دونماً، مزروعة بأشجار الزيتون والنخيل والخضراوات، تعود ملكيتها للمواطن أحمد سعيد عبد الله الطواشي. فضلاً عن تدمير معمل للطوب تدميراً كلياً.

فبراير 2002

في يوم الاثنين الموافق 2002/2/4، اقتربت قوات الاحتلال الإسرائيلي، جريمة من جرائم الحرب التي تمارسها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومنشآتهم المدنية، وذلك عندما أطلقت طائرات مروحية من طراز أباتشي، كانتا تحلقان على ارتفاع منخفض جنوب مدينة بيت حانون، خمس قذائف صاروخية باتجاه منشآت مدنية من مصانع وورش تقع وسط حي سكني في مدينة جباليا، إلى الشرق من شارع صلاح الدين. أسفر ذلك عن تدمير كامل لإحدى الورش المخصصة لطلاء المعادن، واحتراق مصنع ومخزن للمنسوجات ومستلزمات الملابس الجاهزة، حيث بقيت النيران مشتعلة به لمدة يوم كامل دون التمكن من إخمادها. كما لحقت أضرار جسيمة في منجرة للأثاث المنزلي، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة في عمارة سكنية ملاصقة لمصنع الملابس، تتألف من ستة طوابق بها 17 شقة سكنية ويطنها عشرات الأفراد. وادعت سلطات الاحتلال أن القصف استهدف مصنعاً لتصنيع قنابل الموتر "الهاون"، إلا أن تحقيقات المركز تؤكد بشكل قاطع أن المنشأة المستهدفة كانت مدنية وأن ادعاء قوات الاحتلال ليس له أساس من الصحة. وينظر المركز بخطورة بالغة إلى هذا الإدعاء لتبرير الجريمة، لأن مجرد الشك في وجود مواد متفجرة في المنشأة يجب أن يحول بحد ذاته دون قصفها والتسبب بكارثة إنسانية في محيط تلك المنشأة الواقعة وسط حي سكني مدني. ومن الواضح أن قصف المنشآت المدنية هو جزء من جرائم قوات الاحتلال المتواصلة لضرب البنية التحتية الفلسطينية وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وتكبيد المدنيين الفلسطينيين المزيد من الخسائر. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني، فإنه في حوالي الساعة 1:55 فجر اليوم المذكور أعلاه، أطلقت طائرتان حربيتان من طراز أباتشي، كانتا تحلقان على ارتفاع منخفض في سماء بيت حانون، خمسة صواريخ باتجاه منشآت مدنية وعمارة سكنية إلى الشرق من شارع صلاح الدين في مدينة جباليا. وكانت الخسائر على النحو التالي:

– مخزن ومصنع دادر لمستلزمات الملابس الجاهزة: تعود ملكيته للشقيقين سامي وسليم سلمان دادر، وتبلغ مساحته 2م²1400 ومسقوف بألواح الصفيح، ويعمل به ستة عمال فضلاً عن أصحاب العمل، وقد أصيب بصاروخين أدبيا إلى اندلاع النيران في المخازن التي تحتوي على مواد قابلة للاشتعال مثل القماش والمطاط والكرتون وغيره، ولم يتمكن رجال الإطفاء من السيطرة على الحريق حتى ساعات متأخرة من مساء اليوم. حيث أنتت النيران على جميع محتويات المخزن بالكامل، وتدمير المبنى بجميع محتوياته والمكون من خمسة أقسام وعشرات الماكينات والمواد الخام والتي تقدر خسائرها بملايين الدولارات.

– امتداد ألسنة النيران إلى عمارة أبو الخير السكنية والتي لا يفصلها إلا متر واحد عن شركة دادر. العمارة مكونة من ستة طوابق، وبها منجرة في الطابق الأرضي و17 شقة سكنية تعود لعدة مواطنين. وكانت الأضرار على النحو التالي:

* احتراق الواجهة الغربية للعمارة بشكل كبير وانهيار السور الفاصل بين العمارة والشركة.

* تحطم النوافذ الزجاجية لتسعة شقق سكنية.

* تحطم الأثاث المنزلي لثلاث شقق سكنية.

*تشقق جدران بعض الشقق وتعطيل شبكة الكهرباء.

* هذا عدا عن حالة الرعب والفرع التي دبت في صفوف سكان العمارة، الذين ركضوا تاركين ممتلكاتهم وامضوا ليلتهم هم وأطفالهم في العراء.

- ورشة بصل لطلاء المعادن، حيث أصابها ثلاثة صواريخ، تعود ملكيتها للمواطن حسن نعمان حسن بصل، مقامة على مساحة 2450م² ومستأجرة من المواطن عبد المعطي محمد أبو الخير. مكونة من مبنى مسقوف بالاسبستوس، ويحتوي على ماكينات خاصة بطلاء المعادن، فضلاً عن أحواض خاصة بطلاء تلك المعدن ومواد كيميائية وشبكة كهرباء. أدى القصف الصاروخي لتدمير الورشة بالكامل. وقد أفاد صاحب الورشة أن هذا التدمير سوف يعطل 60 ورشة ومصنعاً، تعتمد على الورشة كصناعة تكميلية لبعض الصناعات الأخرى التي تحتاج لطلاء. جدير بالذكر أن هذه الورشة سبق وتعرضت لقصف مماثل بتاريخ 4/11/2000 بنفس الادعاء. منجرة الشوا للأثاث المنزلي، حيث لحقت أضرار جسيمة بالمنجرة، التي تعود ملكيتها للمواطن أشرف مصطفى الشوا، وتبلغ مساحتها 1200م²، وكانت الأضرار على النحو التالي:

* تدمير الجزء الشرقي للمنجرة، وانهدار السقف الاسبستي.

* إتلاف جزء كبير من الأثاث الجاهز نتيجة اشتعال النيران به.

* تدمير شبكة الكهرباء.

* تدمير فرن دهان كهربائي يستخدم لطلاء الأثاث.

جدير بالذكر أن المنجرة يعمل بها 25 عامل، يعيلون 25 أسرة، وسبق أن تضررت من القصف المماثل لشركة دادر بتاريخ 4/11/2000.

مارس 2002

في يوم الثلاثاء الموافق 2002/3/12، أطلقت طائرتان مروحيتان أربعة صواريخ جو - أرض باتجاه مصنع لسكب الحديد يعود لعائلة البشيتي، في بلدة معن، شرق مدينة خان يونس، مما أدى إلى اشتعال النيران داخل المصنع واستشهاد أربعة من العمال بداخلها، بينهم شقيقان، وإصابة عامل خامس بجراح متوسطة. وفي اليوم ذاته، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم جباليا، وذكر باحث المركز، بأنه أثناء عملية الاقتحام، قامت قوات الاحتلال بوضع مواد متفجرة، داخل ثلاثة منشآت مدنية ومصنع في عمارة سكنية، تقع في وسط مدينة جباليا، وقامت بتفجيرها عن بعد، مما أدى إلى تدميرها بالكامل، فضلاً عن إلحاق خسائر مادية في العديد من المنازل السكنية والمنشآت المدنية المحيطة بها، بزعم أن هذه الورش والمصانع تقوم بتصنيع قنابل الموترز، وهذا ما دحضته التحقيقات الميدانية ومعاينة هذه المنشآت من قبل الجهات المختصة. والمنشآت التي تم تفجيرها كانت على النحو التالي:

- ورشة لخرطة المعادن، تعود ملكيتها للمواطن نبيل محمود تنيرة على مساحة 300م²، وتقع في الدور الأرضي لعمارة سكنية من طابقين، تم إخلاؤها من سكانها مسبقاً، حيث دمرت الورشة فقط.

- ورشة لخرطة المعادن، تعود للمواطن ياسين المدهون، وقد سبق أن قصفت بالطائرات المروحية في يناير 2002، وهي ملاصقة لمدرسة وروضة الشهيد رائد. تم تدمير الورشة بالكامل ولحقت أضرار جسيمة بالمدرسة التي دمر فيها أحد الفصول بالكامل.

- مصنع للألونيوم للمواطن أحمد فرج الله، يقع في الدور الأول لعمارة سكنية من ثلاثة طوابق تعود ملكيتها للمواطن مصلح مصباح السلطان، على مساحة 160م²، وكان يقطنها 7 أفراد، حيث دمر المصنع والمنزل بالكامل.

- مخازن بها ورشة لصيانة إطارات الشاحنات تعود ملكيتها للمواطن خليل حسين حلاوين، وقد تم تدميرها بالكامل بما فيها من معدات. وكانت المخازن مؤجرة سابقاً لصالح أحد المواطنين الذي استخدمها كورشة لخرابة المعادن ولكنها تعرضت للقصف بطائرات أباتشي.

وفي حوالي الساعة 9:00 مساءً يوم الثلاثاء الموافق 2002/3/13م، أطلقت طائرة مروحية ثلاثة صواريخ جو- أرض باتجاه ورشة فنية للتبريد تعود ملكيتها للمواطن محسن سالم عاشور، تقع في الطابق الأرضي لمدرسة دير اللاتين للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وسط حي الزيتون في مدينة غزة. أسفر ذلك عن تدمير الورشة بالكامل، وسقوط أحد الصواريخ الثلاثة داخل أحد الفصول الدراسية في المدرسة، هذا وقد لحقت أضرار طفيفة في المباني السكنية المجاورة للورشة.

مايو 2002

في حوالي الساعة 10:00 صباح يوم الأحد الموافق 2002/5/19، توغلت قوات الاحتلال مسافة 300 متر إلى الغرب من الطريق الاستيطاني الواصل بين معبر المنطار ومفترق الشهداء، جنوب مدينة غزة، وسط قصف بالأسلحة الرشاشة والقذائف المدفعية. أسفرت هذه العملية عن تدمير جزئي لمصنع لإنتاج الغاز، ومصنع لصناعة الأخشاب، فضلاً عن اشتعال النيران جراء القصف في أرض زراعية تعود لعائلة الحسيني مزروعة بمحصولي القمح والشعير. وكانت الأضرار في المصنعين على النحو التالي:

تجريف مصنع الغصين لإنتاج غاز الأوكسجين على مساحة 1500م²، تعود ملكيته للمواطن زهير محمد محمود الغصين واخوته، وقد تم هدم وتجريف الجزء الشرقي من المصنع وتجريف السور الذي يحيط به من الجهة الشمالية الغربية. جدير بالذكر أن هذا المصنع هو المصنع الوحيد لإنتاج الغاز في قطاع غزة، والذي يزود المستشفيات داخل القطاع بحاجتها من الأوكسجين، وقد توقف عن العمل منذ أربعة شهور بسبب خطورة المنطقة وصعوبة الوصول له. وبتاريخ 2002/4/20، تسلم صاحب المصنع من قوات الاحتلال إخطاراً بهدمه، إلا أن المركز الفلسطيني استطاع استصدار قرار مؤقت من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإيقاف عملية الهدم.

مصنع كردية لصناعة الأخشاب، والتابع لشركة كردية للصناعة والتجارة، يديره المواطن سمير عمر فهمي كردية، حيث تم تجريف البوابة الشرقية للمصنع والسور الشرقي له. ويبعد هذا المصنع عن مصنع الغصين حوالي 20 متر إلى الغرب.

عدا عن ذلك، دمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، يوم الخميس الموافق 2002/5/23، 22 محلاً تجارياً بشكل كلي، تعود ملكيتهما لمواطنين من عائلة قشطة وتبلغ مساحة المحل من 30-40م².

وفي إطار استهدافها للمنشآت المدنية وللممتلكات الفلسطينيين العامة منها والخاصة، فجرت قوات الاحتلال فجر يوم الجمعة 2002/5/24، ورشة خراطة في حي الزيتون في مدينة غزة، والتي تقع وسط العديد من المنشآت المدنية الفلسطينية، مما أدى إلى تدمير الورشة بالكامل، وإلحاق أضرار جسيمة في عدد من الورش والمصانع التي تقع في محيطها.

واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة 1:00 فجراً، توغلت قوات الاحتلال المعززة بالآليات الثقيلة وترافقها جرافتان عسكريتان مسافة 1200 متر إلى داخل حي الزيتون، جنوب شرق مدينة غزة، قادمة من الشارع الاستيطاني الواصل بين مفترق الشهداء ومعبر المنطار، جنوب المدينة، وسط قصف عنيف بالأسلحة الرشاشة. وفي حوالي الساعة 3:15 فجراً، قامت تلك القوات بوضع مواد متفجرة داخل "ورشة خراطة" تعود ملكيتها للمواطن أحمد إبراهيم محمود عاشور، ومن ثم تفجيرها عن بعد. أسفر ذلك عن تدمير الورشة بالكامل، وحسب ما أفاد صاحب الورشة فإنها كانت مقامة علي قطعة أرض مساحتها 400 م²، محاطة بسور ومسقوفة بألواح الصفيح وبها 12 ماكينة خراطة مختلفة ومتخصصة بتصنيع المعدات الخاصة بقص الرخام " منشار رخام "، ويتم تصدير معظم الإنتاج للصفة الغربية. ويعمل بها تسعة عمال يعملون تسع عائلات، وهؤلاء فقدوا مصدر رزقهم الوحيد. كما لحقت أضرار بالغة في العديد من الورش والمصانع المجاورة، فيما لحقت أضرار متوسطة في منزلين سكنيين يقعان على بعد 500 متر من الورشة المستهدفة. إلى ذلك قامت قوات الاحتلال أثناء توغلها في المنطقة بتجريف قطعة أرض مساحتها 4 دونمات مزروعة بالخضراوات وبأشجار الزيتون، وتعود ملكيتها للمواطن علاء نظمي دلول. كما وصل إلى مستشفى الشفاء في غزة سبعة مواطنين مصابين بحالات هستيريا ورضوض، جراء محاولتهم الهرب من المنطقة خوفاً من القصف. أما الأضرار التي لحقت بالورش و المصانع المجاورة فكانت على النحو التالي:

- ورشة الأسود لسمكرة ودهان السيارات، تعود ملكيتها للمواطن أسعد محمد أسعد الأسود، مقامة على مساحة 500م² مسقوفة بألواح الصفيح: تدمير الجزء الشرقي من الورشة بالكامل وإلحاق أضرار بالغة في سيارتين كانتا في الورشة تحت التصليح "سيارة أجرة من نوع مرسيدس 7 ركاب موديل 1986 للمواطن رياض السرحي، و"سيارة أجرة من نوع مرسيدس 7 ركاب موديل 1983 للمواطن عاطف أسعد الأسود".

- شركة متين لصناعة اسطوانات الغاز وقطع طباخ الغاز، تعود ملكيتها للمواطن ياسين موسي إبراهيم اشتيوي، مقامة علي قطعة أرض مساحتها 1500م² ومقسمة لثلاثة أقسام، متخصصة في صناعة أنابيب الغاز وقطع طباخ الغاز المنزلي ويعمل فيها 20 عامل:
- تدمير جزء من السور الشمالي الشرقي للورشة بالجرافات.
- إلحاق أضرار بالغة في سقف الورشة والجدران الخارجية نتيجة التفجير.
- تدمير فرن للمعالجة الحرارية ودرجته خارج الورشة.
- تدمير غرفة بها ماكينة تستخدم لجلي المعادن بالرمل "مضرب رمل".
- إتلاف شبكة الكهرباء الرئيسية.
- إلحاق أضرار بالغة في فرن الطلاء الكهربائي.

- مسكبة الزرد لتصنيع طلبات المياه والمناهل وقطع غيار السيارات، تعود ملكيتها للمواطن إسماعيل مصطفى محمد الزرد، مساحتها 300م² مسقوفة بألواح الصفيح، ويعمل بها اثنان من العمال:
- صدع السور الخارجي للورشة.
- أضرار في سقف الورشة.
- إتلاف شبكة الكهرباء .
- أضرار في فرن للسكب .

- ورشة أبو شهلا لطلاء المعادن، تعود ملكيتها للمواطن خضر محمود توفيق أبو شهلا، مساحتها 300م² مسقوفة بألواح من الصفيح، ويعمل بها 3 عمال :

- تصدع في جدران الورشة وإتلاف السقف .

- إتلاف شبكة الكهرباء .

- تعطل ماكينة الطلاء بالكهرباء .

- إتلاف كميات كبيرة من المواد الخام والكيماويات المستخدمة في الطلاء .

- مصنع السلام لصناعة الألياف الزجاجية (الفيبر جلاس)، تعود ملكيتها للمواطن خميس جاسر عبد الله حسب الله، مقام علي قطعة أرض مساحتها 450 م² ومحاط بسور ومسقوف بألواح الصفيح، ومتخصص بصناعة الألعاب لرياض الأطفال والملاهي من مادة الفيبرجلاس ويعمل فيه 8 عمال :

- تصدع الجدران الخارجية والداخلية لمخزن داخل المصنع .

- أضرار بالغة في السقف والجوانب .

- إعطاب شبكة الكهرباء والمياه .

- أضرار بالغة في ورشة أخرى تابعة للمصنع مساحتها 300 م² تقع في مكان قريب منه.

- محلات السرحي للتجارة العامة، تعود ملكيتها للمواطن خالد يوسف عبد القادر السرحي وشقيقه حسن، وهي عبارة عن عمارة مكونة من طابقين مساحتها 650 م² الطابق الأرضي عبارة عن مخزن لجميع أنواع الأخشاب يقع علي بعد 10 متر شمال ورشة عاشور التي تم نسفها :

- تصدع وانهييار جزء الواجهة الجنوبية للمبني في الطابق الثاني .

- تحطم 9 أبواب مخازن حديدية وخلعها نتيجة الانفجار.

- تحطم 4 أبواب داخلية ومداخل المبني.

- منجرة السرحي للأثاث المنزلي، تعود ملكيتها للمواطن محسن يوسف عبد القادر السرحي، وهي عبارة عن عمارة مكونة من 3 طوابق مساحتها 650 م²، الطابق الأرضي منها عبارة عن مخازن بها منجرة لصناعة جميع أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي، والطابق الثاني ورشة لتصنيع الأثاث ومعرض للأثاث تبعد 10 متر شمال ورشة عاشور التي تم نسفها :

- تصدع جدران الواجهة الجنوبية الخارجية للمبني.

- إتلاف جميع أبواب المخازن الخارجية.

- حطم جميع النوافذ في المبني.

- تحطم وإتلاف بعض الأثاث الجاهز نتيجة الانفجار.

- إعطاب عدد من الماكينات داخل المنجرة .

- مجمع الصناعات الفلسطينية لصناعة البويات، تعود ملكيته للمواطن محمد إبراهيم الشريف، مقام علي قطعة أرض مساحتها 1000 م² ومحاط بسور ومسقوف بألواح الصفيح، وهو عبارة عن مخزن لجميع أنواع البويات والطلاء ويعمل به اثنان من العمال :

- أضرار بالغة في السقف والجدران الخارجية.
- إتلاف جزئي في شبكة الكهرباء .
- تحطم عدد من النوافذ.

يونيو 2002

يوم الأربعاء 2002/6/19، وفي إطار استهدافها للمنشآت الفلسطينية المدنية، قصفت قوات الاحتلال بالطائرات المروحية مساء هذا اليوم وفي توقيت زمني قريب جداً أربعة ورش لتصلح السيارات والحدادة في كل من مدن خان يونس، غزة وجباليا، وتقع هذه الورش وسط أحياء مكتظة بالسكان، مما أدى إلى تدميرهما بالكامل، وإلحاق أضرار بالغة في المنازل السكنية والممتلكات الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين. ففي حوالي الساعة 9:35 مساءً، أطلقت طائرتان مروحيتان أربعة صواريخ باتجاه ورشة لإصلاح السيارات ومخرطة، وسط مدينة خان يونس، وهما عبارة عن مخزنين في الطابق الأرضي من بناية سكنية مساحتها 2450م² يملكها ورثة المرحوم خالد يوسف حمدان الأغا، ويقطنها 7 أفراد. وأدى دوي انفجار الصواريخ إلى تدمير سطح منزل ملاصق للورشة لعائلة وادي، وقد نجا سكانه بأعجوبة، حيث كانوا خارج المنزل لحظة القصف، فيما لحقت أضرار متفاوتة بعدد من المنازل والمحال التجارية في المنطقة. وكانت الأضرار على النحو التالي:

- مخرطة حدادة مساحتها 36م²، تعود ملكيتها للمواطن علي حسين علي رمضان، وأصابها صاروخان أديا إلى تدميرها بالكامل، ويعمل بالورشة ثلاثة عمال إلى جانب صاحبها.
- ورشة لإصلاح السيارات مساحتها 36م²، تعود ملكيتها للمواطن عبد الصمد يحيى محمود أبو شمالة، وهي مجاورة للمخرطة، وأصابها صاروخان أديا لتدميرها بالكامل، ويعمل فيها ثلاثة عمال إلى جانب صاحبها،
- وأدت قوة الانفجار إلى تحطيم نوافذ الطابق الأول في البناية وإحداث تصدعات في الجدران وعدد من الأعمدة الرئيسية في البناية. كما ألحق القصف أضراراً بالغة بعدد من المنازل والمحال التجارية والسيارات على النحو التالي:
- ورشة لتصلح السيارات مساحتها 36م²، تعود ملكيتها للمواطن نزار عبد الله رشيد أبو طه: انهيار السقف الاسبستي بالكامل.
- تدمير سيارة سوبارو يملكها المواطن فايز محمد عطية لقان كانت متواجدة مقابل الورشتين المستهدفتين.
- محل لبيع الهواتف النقالة مساحته 15م² يملكه المواطن سالم محيسن سالم كوارع: تدمير الواجهة الزجاجية. كما أدت قوة الانفجار والارتجاج الناجم عنها إلى تحطيم عدد من نوافذ المنازل والمحال المجاورة، فضلاً عن حالة الهلع والفرع التي أصابت المدنيين.

وفي حوالي الساعة 9:40 مساءً نفس اليوم، أطلقت طائرتان مروحيتان صاروخين باتجاه محل لقطع غيار الشاحنات والماكينات في حي الزيتون، جنوب مدينة غزة، تعود ملكيته للمواطن سعيد محمد أسعد ياسين، وهو عبارة عن مخزن في الطابق الأرضي من عمارة سكنية مكونة من ثلاثة طوابق على مساحة 170م²، ويقطنها ثلاث عائلات قوامها 24 فرداً. أسفر القصف عن تدمير جزئي للمحل وإتلاف

العديد من معاداته، تحطم النوافذ الزجاجية لعدد من المنازل المجاورة ولمدرسة صفد الابتدائية، فضلاً عن إصابة المواطن خالد كامل ياسين، 32 عاماً، بشظايا في أنحاء مختلفة من الجسم.

وفي الوقت نفسه وتحديد في حوالي الساعة 9:50 مساءً، أطلقت طائرتان مروحيتان ثلاثة صواريخ باتجاه ورشة حدادة صغيرة مساحتها 30 م² تقع وسط مخيم جباليا للاجئين ذو الكثافة السكانية العالية، وتعود ملكيتها للمواطن وائل النجار، ومستأجرة من قبل المواطن احمد سليم زقول. أسفر ذلك عن تدمير الورشة بالكامل، وتدمير محل مجاور لتصليح الأدوات الكهربائية، تعود ملكيته للمواطن مشعل أبو داير، فيما لحقت أضرار متوسطة في محل للأدوات المنزلية تعود ملكيته للمواطن محمد الهسي، فضلاً عن تحطم النوافذ الزجاجية لعدد من المنازل السكنية. وأصيب 11 مواطناً فلسطينياً برضوض وحالات من الهستيريا أثناء هروبهم من المكان.

يوليو 2002

يوم الجمعة الموافق 2002/7/26، وفي حوالي الساعة الثانية عشر والنصف ليلاً توغلت حوالي 12 دبابة وجرافتين لمسافة تزيد على 1000 متر غرب الشارع الواصل بين معبر المنطار ومفرق نتساريم وقامت بإطلاق النار بشكل كثيف مما أدى لوقوع إصابات في صفوف المواطنين علاوة على ذلك قامت تلك القوات بتدمير عدد من الورشات بشكل كامل وهي على النحو التالي:

- مصنع أبو لبن لتصنيع وتشكيل المعادن: لصاحبه عزمي محمد عطوة أبو لبن وشقيقه رمزي محمد عطوة أبو لبن وهو عبارة عن مصنع مقام علي قطعة أرض مساحتها 800 م² مسقوف بالزينكو وقع علي بعد حوالي 100 متر غرباً عن شارع صلاح الدين ويعمل فيه 16 عامل ومتخصص في تصنيع طبابخات الغاز ومستلزماتها وبعض هياكل السيارات وهياكل مصابيح إنارة الشوارع والبراغي ورفوف المحلات التجارية وغيرها ، وقد تم تدمير الورشة بالكامل بعد بع اقتحام المصنع وقصفه بالمدفعية وتجريف سوره الخارجي ووضع كميات كبيرة من المتفجرات في الماكينات وتفجيرها مما أسفر عن :
- هدم سور الورشة وتدمير سقفا بالكامل.
- تدمير جميع ماكينات ومعدات المصنع منها 15 مكبس مقص صاج كهربائي و4 مكابس زيت و2 منشار قطع و4 حجار سن ومواد خام من صاج وقطع حديد ومود مصنعة.
- وكما أفاد صاحب المصنع فإن هذه الجريمة تستهدف بالدرجة الأولى تدمير أي مصدر دخل ومورد للاقتصاد الفلسطيني ويعتقد بأن المنافسة الشديدة بين مصنعه وعدد من المصانع الإسرائيلية المشابه والتي يقوم بإنتاج بعض المواد وبيعها بأقل من ثلث السعر الذي تباعه تلك المصانع وتحرر السوق المحلي من احتكار التجار الإسرائيليين.

- ورشة أبو جهل للخراطة: تعود ملكيتها للمواطن محمد سعيد حسن أبو جهل وهي عبارة عن ورشة مساحتها 200 م² تقع في الطابق الأرضي لمبنى سكني مكون من 3 طوابق مساحته 350 م² للمواطن عثمان محمد السرحي ، ويعمل لديه 6 عمال ويقوم بإنتاج قوالب كانت تنتج وتستورد من إسرائيل سابقاً وبتكلفة أقل بكثير حيث تم اقتحام الورشة التي تقع علي الجهة الغربية من شارع صلاح الدين بعد قصف أبواب المخازن بقذيفة مدفعية وتحطيم الأبواب بالجرافات ومن ثم وضع المتفجرات داخل الورشة في جميع ماكينات الخراطة وتفجيرها مما أدى إلي تدمير الجدران الخارجية للورشة من الجهة الجنوبية الكامل وهدم جدار يفصل بين الورشة ودرج المبنى وهدم الجدران الداخلية التي تفصل بين الورشة ومحلات تجارية أخرى في نفس المبنى وتدمير جميع محتويات الورشة منها :

- 14 ماكينة لإنتاج القوالب.
 - تدمير الأبواب الخارجية للورشة بشمل كامل.
 - هدم جدران الورشة الخارجية والداخلية جراء التفجير.
 - تدمير شبكة الكهرباء وخاصة طابلون الكهرباء.
 - كميات كبيرة من المواد الخام المستخدمة في الورشة.
 - عدد كبير من القوالب المصنعة مثل قوالب تستخدم لصناعة العبوات البلاستيكية والزجاجية.
- مطحنة بن للمواطن جبر محمد صالح العكاوي وهي عبارة عن مطحنة بن وزعتر وغيرها في نفس المبنى وهي عبارة عن مخزين مساحتها 60 م² ونتيجة لتدمير ورشة أبو جهل للخراطة المجاورة لها تم هدم الحائط الفاصل بينهما وإتلاف كميات من المواد الموجودة داخل المطحنة وإعطاب محمص وماكينة طحن وتدمير شبكة الكهرباء وأبواب المطحنة الخارجية
- مخزن مولدات كهربائية للمواطن ماهر عثمان محمد السرحي وهو عبارة عن مخزن مساحته 30 م² يقع في نفس المبنى تم هدم الجار الفاصل بينه وبين ورشة أبو جهل المجاورة وتدمير محتويات المخزن وهي عبارة عن 4 مولدات كهربائية وماكينة لحام وقطع غيار مولدات.
- ورشة فلسطين لصيانة سيارات المر سيدس لصاحبها منتصر محمد أحمد دبابش وهي عبارة عن مخزين مساحتهما 250 م² في الطابق الأرضي لعمار مكونة من طابقين تعود للمواطن أنور أبو كميل والطابق الثاني به شقة غير مأهولة وقد تم اقتحام الورشة بعد قصفها بقذيفة مدفعية اخترقت الأبواب الخارجية من الجهة الشرقية واستقرت في سدة فوق الورشة وأدت إلي هدم جزء كبير منها وتدمير كميات كبيرة من قطع السيارات داخل الورشة التي تستخدم كمخزن وبعد ذلك قامت إحدى الجرافات بهدم الأبواب الخارجية للورشة وقام الجنود باقتحامها وتفتيشه بشكل دقيق والعبث بمحتوياتها وتخريبها وتدمير الزجاج الخلفي لسيارة من نوع بيجو 104 موديل 1984 كانت داخل الورشة تعود لصاحب الورشة .
- مصنع بلاستيك يعود للمواطن محمد سعيد أبو جهل وهو عبارة عن مصنع مساحته 360 م² مسقوف بالزئكو ومستأجر من المواطن عثمان محمد حسين السرحي حيث تم تدمير الباب الرئيسي للمصنع والعبث بمحتوياته .
- ورشة خضير للحدادة لصاحبها زهير مثقال عبد المجيد خضير وهي عبارة عن مخازن في الطابق الأرضي لمبنى مكون من طابقين مساحته 300 م²، والطابق الثاني شقتين سكنيتين بهما 16 فرداً، وقد أدى اقتحام الورشة وتدمير أبوابه بالجرافات والدبابات إلي تدمير الأبواب الخارجية وهدم جدار داخل الورشة وأحداث تصدع في الجدران وإتلاف منشار كهربائي ومقص كهرباء وبعد تفتيش الورشة من قبل الجنود تم تركه .
- مصنع شرف للصناعات المعدنية لصاحبه يوسف رباح رشيد شرف والمقام علي قطعة أرض مساحتها 3000 م² وهو عبارة عن 3 أقسام متخصصة في إنتاج أنابيب الغاز، حيث تم اقتحام المصنع بدبابة من البوابة الشمالية والعبث بمحتوياته وتدمير 3 أبواب رئيسية وبعض محتويات المصنع.

أغسطس 2002

في حوالي الساعة 10:5 مساء يوم الاثنين الموافق 2002/8/5م، أطلقت طائرة مروحية إسرائيلية ثلاث قذائف صاروخية باتجاه ورشة خراطة، تقع في حي عسقلية على أطراف مدينة غزة من الجهة الجنوبية، مما أدى إلى تدميرها بالكامل، فيما لحقت أضرار بالغة في ثلاث ورش صناعية مجاورة ومركبة مدنية. كما أصيب جراء القصف أربعة مدنيين فلسطينيين، ممن تصادف وجودهم في المكان لحظة القصف. وكانت الأضرار التي لحقت بالمنشآت المدنية على النحو التالي:

– ورشة الأمل الهندسية (الورشة المستهدفة): وهي عبارة عن مخرطة لقطع غيار السيارات مقامة على قطعة أرض مساحتها 2م120، تعود ملكيتها للمواطن محمود نمر محمد حمد البحيطي، ويعمل لديه أربعة عمال: تم تدمير الورشة بالكامل على ما بها من محتويات بعد اشتعال النيران فيها.

– ورشة لسمكرة السيارات: مقامة على قطعة أرض مساحتها 2م80، ومسقوفة بألواح الصفيح، تعود ملكيتها للمواطن سامي رباح سعيد فروانة: تدمير السقف والباب الرئيسي للورشة.

– ورشة أبو قمر للخراطة: مقامة على قطعة أرض مساحتها 2م80، مسقوفة بألواح الصفيح، تعود ملكيتها للمواطن أحمد محمد حسن أبو قمر: تدمير السقف والباب الرئيسي.

– ورشة لدهان السيارات: مقامة على قطعة أرض مساحتها 2م90، مسقوفة بألواح الصفيح، تعود ملكيتها للمواطن يونس أبو سلطان: تحطم جزء من السقف والباب الرئيسي.

وفي حوالي الساعة 10:00 صباحاً، من يوم الجمعة الموافق 2002/8/23م، توغلت قوات الاحتلال ترافقها الآليات العسكرية وجرافتان داخل أراضي المواطنين الفلسطينيين الواقعة على بعد 100متر إلى الغرب من مستوطنة كفار داروم، شرق مدينة دير البلح. وقامت الجرافتان بهدم منزلين سكنيين ومعمل للحجارة والطوب، مقام على مساحة نصف دونم، تعود ملكيته للمواطن أحمد سعيد الطواشي، فضلاً عن تدمير شبكة الكهرباء وبركة مياه.

سبتمبر 2002

الأحد 2002 /9/1

في حوالي الساعة 1:00 فجراً، توغلت قوات الاحتلال المعززة بالآليات العسكرية الثقيلة مسافة 150 متر داخل شارع عمر بن الخطاب المجاور للشريط الحدودي مع مصر، جنوب مدينة رفح. ورافق عملية التوغل قصف عشوائي بقذائف الدبابات والأسلحة الرشاشة باتجاه

المنطقة. سقطت قذيفة مدفعية على محطة يوسف بهلول لتعبئة الوقود، مما أدى إلى اشتعال النيران في ماكنتي سولار وبنزين، فيما سقطت قذيفة أخرى على محول الكهرباء الذي يغذي المنطقة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عنها.

الخميس 2002/9/5

عند الساعة 12:00 منتصف الليل، أطلقت طائرتان مروحياتان إسرائيليتان ثلاثة صواريخ جو-أرض على ورشة للتصنيع والتعدين في مدينة خان يونس، مما أدى إلى تدميرها بالكامل، وإلحاق أضرار بالغة بالمنشآت المدنية والمنازل السكنية المحيطة بها. وتقع هذه الورشة وسط تجمع سكاني مكتظ في وسط مدينة خان يونس، مقامة على مساحة 2م500 ومسقوفة بالصفيح، وتعود ملكيتها للمواطن محمد خليل أحمد فريضة. وذكر باحث المركز، أن العديد من المنازل المحيطة بها قد تحطمت نوافذها، وتصدعت جدران العديد منها، فضلاً عن إلحاق أضرار مماثلة في النوافذ والأبواب والجدران لمدرستي خالد الحسن وكمال ناصر الثانويتين، ومقر قيادة الأمن الوطني في المنطقة الجنوبية ومعرض للموبيليا والأثاث، تعود ملكيته للمواطن محمد طراف الأسطل.

الجمعة 2002/9/6

في حوالي الساعة 12:00 منتصف الليل، اجتاحت قوات الاحتلال المعززة بحوالي 40 آلية عسكرية وناقلات جند مدينة دير البلح، وداهمت تلك القوات ورشة للخراطة ومضخات المياه، يديرها المواطن وحيد محمد عفانة، مقام فوقها منزل سكني مساحته 2م160، وتعود ملكيته للمواطن صابر محمد أبو ربيع. وبعد أن أمرت سكان المنزل والبالغ عددهم 11 فرداً بإخلائه، قامت تلك القوات بوضع مواد متفجرة داخل الورشة، ومن ثم فجرتها عن بعد، مما أدى إلى تدميرها وتدمير المنزل. وذكر باحث المركز، أن قوة الانفجار أدت إلى إلحاق أضرار بالغة في تسعة منازل فلسطينية مجاورة للمنشآت التي تم تفجيرها، تمثلت في تحطم النوافذ الزجاجية والأبواب وشبكة الخدمات العامة، وتصدع في الجدران والأسقف. وأثناء اجتياحها للمدينة، داهمت قوات الاحتلال العديد من المنازل السكنية، وأجرت فيها عمليات تفتيش واسعة النطاق، ومن ثم اعتقلت ستة مواطنين فلسطينيين، بينهم أربعة أشقاء، واقتادتهم إلى جهة غير معلومة.

الأحد 2002/9/8

في حوالي الساعة 12 مساءً اقتحمت قوات الاحتلال مخيم البريج، ووضعت مواد متفجرة داخل ورشة للخراطة مساحتها 2م44، وتعود ملكيتها للمواطن محمود إسماعيل أبو جلالة، وورشة لتصليح السيارات مساحتها 4م44، تعود ملكيتها للمواطن عبد القادر عبد ربه أبو حلو، مقام فوقهما منزلاً سكنياً، تعود ملكيته للمواطن سعيد إسماعيل أبو الكاس، وقامت بتفجير الورشتين عن بعد، مما أدى إلى تدميرهما بالكامل، فيما أصبح المنزل آيلاً للسقوط. وجراء أعمال التفجير هذه فقد لحقت أضراراً بالغة في تسعة منازل سكنية.

الخميس 2002/9/19

في ساعة متأخرة من مساء اليوم، اجتاحت أعداد كبيرة من قوات الاحتلال المعززة بالآليات العسكرية الثقيلة، ترافقها جرافة، وبمساندة الطائرات المروحية حي التفاح، شمال مدينة غزة من عدة محاور. ورافق عملية التوغل هذه قصف عنيف بالرشاشات الثقيلة من الدبابات والطائرات، أسفر عن تدمير وتفجير عدد من الورش الصناعية في استهداف واضح للبنية الاقتصادية الفلسطينية والقضاء على أي مصدر دخل فلسطيني. كما لحقت أضرار بالغة في العديد من المنازل السكنية والمنشآت المدنية جراء القصف العشوائي وتفجير الورش الصناعية.

واستناداً لتحقيقات المركز، وشهود العيان، فقد بدأت قوات الاحتلال بحشد آلياتها منذ الساعة 10:30 مساءً يوم الخميس الموافق 2002/9/19، من أربعة محاور حتى استطاعت محاصرة المنطقة المستهدفة، وبعد ساعة من سيطرتها على الطرق الرئيسية المؤدية إلى حي التفاح، توغلت فيه لمسافات كبيرة، وبدأت بمداومة المنازل السكنية، وحولت بعضها لثكنات عسكرية، تطلق من خلالها النار على أي جسم متحرك في المنطقة. ورافق هذه العملية قصف عشوائي من الطائرات المروحية والآليات العسكرية، مما أدى إلى استشهاد المواطن أحمد محمود محمد لبد، 49 عاماً من سكان حي الدرج بمدينة غزة، وهو معاق ذهنياً، وكان لحظة إصابته يسير على غير هدى بالقرب من مخرطة حسنين التي تم تفجيرها خلال هذه العملية، حيث تم إطلاق النار عليه من إحدى الآليات العسكرية. أسفر ذلك عن إصابته بعدة أعيرة نارية من النوع المتوسط في عينه اليسرى وفي الصدر والبطن والأطراف، وترك ينزف في المكان حتى الساعة الثالثة والنصف من صباح اليوم التالي، بعد انسحاب قوات الاحتلال من المكان ووصول سيارات الإسعاف للمنطقة، وقد نقل إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة جثة هامة. كما استشهدت المواطنة سميرة محمد خميس الدهدار، 33 عاماً من سكان حي التفاح بمدينة غزة، وتعمل في الشرطة المدنية برتبة رقيب أول، جراء إصابته بعيار ناري في أسفل العين اليسرى خرجت من مؤخرة الرأس، بينما كانت داخل غرفة في منزل عائلتها مع أولاد أخوتها الصغار تحاول أن تهدأ من روعهم. وأفاد شهود عيان أن إطلاق النار باتجاهها كان من داخل منزل المواطن خليل عاطف خليل صرصور، الذي يبعد عن منزلها حوالي 60 متر والذي كان قد سيطر عليه جنود الاحتلال واتخذوه موقعاً لإطلاق النار منه على أي جسم متحرك في المنطقة، ولم يعرف أحد بوجود الجنود بداخله بسبب قطعهم التيار الكهربائي وإغلاق سائر النوافذ للمنزل المذكور بعد اقتحامه وحجز أفراد بالقرب من مدخل المنزل، وهدم مدخله بالجرافة. وكانت الورش المستهدفة والتي تم وضع مواد متفجرة بداخلها وتدميرها بالكامل على النحو التالي:

- 1- ورشة حسنين للخرطة: يملكها المواطن صخر سعدي ماضي حسنين، وهي عبارة عن ورشة خراطة لقطع غيار السيارات مساحتها 300 م² ومسقوفة بألواح الصفيح، ويعمل بها 3 عمال.
- 2- شركة أبناء حمدي النخالة لتصليح وصيانة قطع غيار السيارات وبيعها: يملكها المواطن حاتم حمدي علي النخالة وشقيقه خالد، وهي عبارة عن ورشة ومحل تجاري متخصصة في صيانة وبيع قطع غيار السيارات (سبيدباند) تقع في الطابق الأرضي لمبنى مكون من طابقين مساحته 300 م² والطابق الثاني عبارة شقة سكنية غير مأهولة، حيث تم تدميرها بالكامل وإلحاق أضرار بالغة في المبنى.
- 3- ورشة الجرو للخرطة: يملكها المواطن طلال العبد محمد الجرو، وهي عبارة عن ورشة خراطة وحدادة مساحتها 150 م² ويعمل بها 5 عمال ومتخصصة في خراطة قطع غيار السيارات في مبني مكون طابق واحد مساحته 300 م² يعود للمواطن خالد خليل مصطفى الحايك، حيث تم نسف الورشة بعد تدمير أبوابها الخارجية ووضع المتفجرات في جميع الماكينات والمعدات داخل الورشة، مما أدى إلى تدمير جميع الجدران الخارجية والداخلية، وإحداث أضرار بالغة في المبنى وإتلاف جميع محتويات الورشة من ماكينات ومواد خام بشكل كامل.
- 4- ورشة نائل القطاع للخرطة: يملكها المواطن نائل هاشم عمر القطاع، وهي عبارة عن ورشة صغيرة لخرطة قطع غيار السيارات (الستيرنج)، على مساحة 32 م² مسقوفة بألواح الصفيح، ومستأجرة من المواطن عمر خليل مصطفى الرملاوي.
- 5- ورشة سفيان أبو جهل لخرطة قطع غيار السيارات: يملكها المواطن سفيان سعيد حسن أبو جهل، مساحتها 800 م² ومسقوفة بألواح الصفيح، ويعمل بها 5 عمال، و متخصصة في خراطة قطع غيار السيارات، والأرض مستأجرة من الأوقاف.
- 6- ورشة هاشم أبو جهل للخرطة: يملكها المواطن هاشم سعيد حسن أبو جهل، مساحتها 700 م² ومسقوفة بألواح الصفيح، ويعمل بها 6 عمال، متخصصة في خراطة وتشكيل المعادن والألمونيوم وخاصة صناعة القوالب، والأرض مستأجرة من الأوقاف.

أما الورش والمنشآت المدنية التي لحقت بها أضرار بالغة نتيجة وجودها بالقرب من الورش المستهدفة، وجراء القصف العشوائي، فكانت على النحو التالي:

- 1- ورشة أنور الدريملي الميكانيكية، يملكها المواطن أنور محمد عبد الرحمن الدريملي، وهي عبارة عن ورشة لتصليح السيارات مساحتها 350م² ومسقوفة بألواح الصفيح، ومستأجرة من قبل المواطن عمر خليل مصطفى الرملاوي، حيث تم تدمير غرفة مخزن لقطع غيار السيارات مساحتها 16م² تدميراً كلياً، وغرفة مخزن لمعدات العمل الخاصة بالورشة مساحتها 12م².
- 2- مخزن تجاري، يعود للمواطن محمود رمضان محمود شابط، مساحته 35م²، في عمارة سكنية مكونة من طابقين مساحتها 170م² ويسكن بها 19 فرداً، حيث تم إلحاق أضرار بالغة نتيجة اشتعال حريق داخل المخزن وإتلاف 5 طن نايلون.
- 3- مصنع خياطة، يعود للمواطن ناهض حسن حسان أبو حمد، وهو عبارة عن مشغل لخياطة الملابس الجاهزة في مبني مكون من طابق واحد مساحته 250م² ويعمل به 8 عمال، حيث اقتحمت إحدى الدبابات المصنع بعد تحطيم الباب الرئيسي وتدمير ماكنتي خياطة.
- 4- مصنع النبيه للطوب، يعود للمواطن أحمد رجب محمود النبيه، وهو عبارة عن معمل لصناعة الطوب مساحته 2000م² ويعمل به 10 عمال، حيث تم هدم السور الخارجي للمعمل من الناحية الجنوبية والغربية بطول 27م، وتدمير 1500 طوبة وتدمير مضخة مياه وإلحاق أضرار في ماكنة الطوب، نتيجة إطلاق النار وبعض محتويات المعمل من معدات يدوية.
- 5- معمل قويدر للطوب، يملكه المواطن عماد أحمد محمد قويدر، ومستأجر من ياسين عبدو، مساحته 470م² ويعمل به 5 عمال، حيث تم هدم السور الشرقي بطول 10 م وغرفة مخزن مساحتها 16م² وتدمير 3500 طوبة جاهزة و12 طن أسمنت وتدمير شبكة الكهرباء.
- 6- محل زهير جبريل صالح حسنة لبيع المأكولات الشعبية، وهو عبارة عن محل صغير مساحته 1م² في مبني مكون من طابقين مساحته 100م² في الطابق الثاني مكتب تابع لحركة فتح، يعود لورثة المرحوم فايز مراد، حيث تم قصف المحل بقذيفة مدفعية أدت لتدميره بالكامل بجميع محتوياته.
- 7- محل ناهض صادق كريم لبيع المأكولات الشعبية، وهو عبارة عن محل صغير مساحته 16م² في نفس المبني الذي يعود لورثة المرحوم فايز مراد، تم قصفه بقذيفة مدفعية، أدت لتدميره بالكامل بجميع محتوياته.
- 8- سوبر ماركت كريم، يعود للمواطن نعمان عاطف محمد كريم، يقع في الطابق الأرضي لمنزله المكون من طابقين، مساحته 100م²، حيث أصيبت الأبواب الخارجية بعدة أعيرة نارية من النوع الثقيل وقذائف المدفعية.

الاثنين 2002/9/23

وفي اقتحامها مساء الاثنين الموافق 2002/9/23، لمدينة غزة والذي دام حتى ساعات فجر اليوم الثلاثاء، دمرت قوات الاحتلال عدداً من الورش الصناعية التي تدعي أنها تصنع أسلحة. وبين هذه الورش، مخرطة لمضخات المياه وتصنيع أدوات زراعية في حي الزيتون تعود للمواطن أحمد حسن مقاط، حيث وضعت قوات الاحتلال متفجرات بداخلها وقامت بتفجيرها عن بعد، مما أدى إلى تدميرها بالكامل، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة في ورشة أخرى مجاورة، وهي على النحو التالي:

- 1- مخرطة مقاط لقطع غيار ماتورات المياه وجكات السيارات، تعود ملكيتها للمواطن أحمد حسن أحمد مقاط، مساحتها 600م² مسقوفة بألواح الصفيح، وبها مبني مكون من طابق واحد من الباطون على مساحة 180م²: قامت قوات الاحتلال بوضع مواد متفجرة بداخلها وتفجيرها عن بعد، مما أدى إلى تدميرها بشكل كبير.

- 2- محلات الحتو لقطع غيار السيارات، تعود ملكيتها للمواطن محي الدين رباح محي الدين الحتو، مساحتها 2900م مسقوفة بألواح الصفيح، وبها مبني مكون من طابق واحد باطون مساحته 50م²: أضرار بالغة في جدران الورشة وسقفها وتدمير جزء كبير من محتوياتها من قطع غيار السيارات، جراء تفجير مخروطة مقاط.
- 3- شركة التعاون للحدادة العامة والمتخصصة في صناعة صناديق الشاحنات، تعود ملكيتها للمواطن عبد الله إبراهيم محمود دلول، مساحتها 1100م²: قامت قوات الاحتلال بهدم سور الورشة الجنوبي وتدمير ماكينة كبيرة لقص وتصنيع صناديق الشاحنات .

المسؤولية القانونية للاحتلال الحربي الإسرائيلي عن تدميره المنشآت الصناعية

تلزم العديد من القرارات والأحكام والمواثيق الدولية الاحتلال الإسرائيلي بضرورة تعويض المدنيين عن الأضرار التي لحقت بهم وبمنشآتهم الصناعية، حيث تنص اتفاقية لاهاي لعام 1907 في المادة الثالثة على أن " الدولة التي تخل بأحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض إذا كان لذلك محل، وتكون مسؤولة عن كافة الأفعال التي تقع من أي فرد من أفراد قواتها المسلحة". أما المادة 52 من الاتفاقية فتتص على أن " تقوم دولة الاحتلال بدفع مبالغ نقدية للسكان عن إتلاف الممتلكات والإضرار بها، بحيث تدفع هذه المبالغ فوراً للمتضررين. وفي حالة عدم الدفع الفوري فإن الدولة تمنح هؤلاء السكان إيصالات بهذه المبالغ، على أن تقوم بدفع هذه الإيصالات في أسرع وقت ممكن".

كما أكدت محكمة العدل الدولية الدائمة في أحد أحكامها سنة 1927 على أن " من مبادئ القانون الدولي أن كل إخلال يقع من دولة بأحد تعاقباتها يستتبع التزامها بالتعويض الملائم وأن هذا التعويض أمر متلازم مع عدم القيام بالتعهد، والالتزام به قائم من نفسه دون حاجة إلى أن يكون منصوصاً عليه في الاتفاق الذي يحصل الإخلال به". وينطبق هذا الحكم بالضرورة على إسرائيل ويلزمها بالتعويض لإخلالها بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين وعدم التعرض للممتلكات المدنية.

إن هذه الأعمال غير المشروعة يترتب عليها مسؤولية الاحتلال عن الأضرار المادية التي لحقت بالمنشآت الصناعية وباقي الممتلكات المدنية، وبالتالي تقع على عاتق الاحتلال دفع تعويضات مالية متناسبة مع قيمة الأضرار اللاحقة بهذه المنشآت ومتناسبة أيضاً مع خطورة الانتهاكات المرتكبة.

ورغم وجود كل هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة تعويض المدنيين عن الأضرار التي لحقت بهم، إلا أن دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لا تزال تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية. ويعتبر الموقف الرسمي لسلطات الاحتلال أن إسرائيل ليست ملزمة قانوناً بدفع أي تعويضات عن الأضرار التي ألحقتها بالمنشآت الصناعية والمدنية وحتى المنازل السكنية للمدنيين الفلسطينيين، وذلك على أساس أن أعمال قوات الاحتلال يجري تنفيذها كعمليات حربية فرضتها الضرورة العسكرية.

وفي هذا السياق تقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعشرات الطلبات إلى المدعي العام لسلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لإثبات المسؤولية القانونية لقواتها عن هذه الجرائم و من أجل تعويض المتضررين، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضت أن تتحمل أي مسؤولية قانونية عن الأضرار تلزمها بتعويض الفلسطينيين، عما لحق بهم من أضرار جراء قيام قوات الاحتلال بتدمير منشآتهم المدنية

سواء كانت هدم منازل أو تجريف أراضي زراعية أو تدمير مصانع وورش. واعتبرت سلطات الاحتلال أن الدولة غير مسؤولة عن الأضرار الناتجة عن أعمال حربية يقوم بها جيشه، وعلى هذا فالدولة غير مسؤولة عن التعويض المادي.

آثار عملية تدمير المنشآت الصناعية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني

ألحقت عملية تدمير عشرات المصانع وورش العمل، أضراراً جسيمة، وكبدت أصحابها خسائر مادية فادحة، إضافة إلى الأذى المعنوي التي لحق بهم و بالسكان، مما أثر وسيؤثر لاحقاً على تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية. ومن جهة أخرى تدحض حجم هذه الآثار ونوعيتها كل المبررات والأكاذيب التي يسوقها الاحتلال لتدمير المنشآت الصناعية. ويمكن في ضوء السابق حصر أبرز آثار عمليات الهدم والتجريف التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي على النحو التالي:

تدمير عدد كبير من المنشآت الصناعية سوف يقلل من نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي إحداث ضرر فادح في عجلة النمو لهذا الاقتصاد. جدير بالذكر أن قطاع الصناعة ساهم بنسبة 8% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 1993، وارتفعت هذه المساهمة إلى 16.8% في العام 1998، ووفقاً لتقديرات وزارة الصناعة كان من المتوقع أن تزيد هذه المساهمة إلى نحو 21% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2000.

كما أن تدمير المنشآت الصناعية قوضت فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان الفلسطينيون يعملون جاهدين من أجل إحداثها. علاوة على أن هذه الأعمال تركز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال جعل المستهلك الفلسطيني يعتمد بشكل كلي على المصانع الإسرائيلية، علاوة على إزاحة أي بديل صناعي فلسطيني منافس للمنتج الإسرائيلي. يشار إلى أن عدد من المصانع الفلسطينية التي تم تدميرها استطاعت في غضون سنوات قليلة أن توفر بدائل صناعية كان المستهلك الفلسطيني يعتمد في توفيرها على المصانع الإسرائيلية، هذه البدائل تتميز بالجودة العالية وبأقل تكلفة. وفي هذا السياق أفاد صاحب مصنع أبو لبن لتصنيع وتشكيل المعادن بأن هذه الجريمة تستهدف بالدرجة الأولى تدمير أي مصدر دخل ومورد للاقتصاد الفلسطيني، ويعتقد بأن المنافسة الشديدة بين مصنعه وعدد من المصانع الإسرائيلية المشابه والتي يقوم بإنتاج بعض المواد وبيعها بأقل من ثلث السعر الذي تبيعه تلك المصانع وتحرر السوق المحلي من احتكار التجار الإسرائيليين كانت من أهم دوافع الاحتلال لتدمير المصنع.

أدت سياسة تدمير المنشآت الصناعية إلى توقف آلاف العمال عن عملهم، مما ساهم في زيادة نسبة البطالة. جدير بالذكر أن نسبة البطالة قد ارتفعت منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن بشكل مخيف يهدد السكان الفلسطينيين، حيث بلغت نسبتها إلى حوالي 65% في كل من الضفة العربية وقطاع غزة، كما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر ووصلت نسبتهم إلى أكثر من 75%. وذلك وفقاً لمصادر عن اتحاد نقابات العمال الفلسطينية.

تكبد أصحاب المصانع التي دمرت خسائر مادية فادحة جراء سياسة الهدم والتدمير التي تقوم بها قوات الاحتلال، ويمكن تقديرها بعشرات الملايين من الدولارات.

خلاصة

تواصل قوات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، سياسة ممنهجة ومنظمة لهدم المنشآت الصناعية الخاصة بالسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة تحت أكاذيب ومبررات تسوقها للرأي العام العالمي، إلا أن الواقع يدحض كل هذه الافتراءات التي تحاول أن تمررها سلطات الاحتلال لتبرير أعمالها الإجرامية بحق هذه المنشآت، حيث دمرت منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير ما يزيد عن (133) مصنعا فلسطينياً في أنحاء مختلفة من قطاع غزة. وفي العادة، تتم معظم أعمال التدمير لهذه المنشآت- والتي تقع بالقرب من المنازل السكنية أو ملاصقة لمنشآت تعليمية ومدنية أخرى- من خلال قصفها بالطائرات الأباتشي أو اقتحام المنطقة التي بها المصانع وزرع عبوات وألغام بها ومن ثم تفجيرها عن بعد، علاوة على استخدام الجرافات والبلدوزرات في عمليات الهدم.

قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في معظم عملياته الإجرامية التي قام بها أثناء تدميره للمنشآت الصناعية لم يكتفِ بوجود سكان مدنيين آمنين، لذا فقد كانت العمليات في معظمها تؤدي إلى وقوع شهداء وإصابات في صفوف المدنيين. من ناحية ثانية تشكل عمليات التدمير المكثفة وغير القانونية للأماكن الخاصة للمدنيين بدون أي مبررات أمنية انتهاك سافر للمادة 147 لاتفاقية جنيف الرابعة، وبالتالي فهي تعتبر جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني. وتعتبر عمليات الانتقام التي تنفذ ضد المدنيين شكل من أشكال العقاب الجماعي، وتشكل انتهاكاً للمادة 33 من الاتفاقية. في هذا السياق، أكد المجتمع الدولي، من خلال المؤتمرين اللذين عقدا لأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة في يوليو 1999، وديسمبر 2001، على انطباقية اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وقوع إسرائيل تحت طائلة الإلزام القانوني فيما يتعلق باحترام الاتفاقية. ووفقاً للمادة (1) من الاتفاقية فإن الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية تعهد بضمان احترام إسرائيل للاتفاقية. وعلى هذه الأساس، يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المجتمع الدولي للتدخل الفوري، ووقف عمليات الهدم غير القانونية التي تنفذها قوات الاحتلال بحق المنشآت الصناعية.

١٠٠

2002/30 المصانع والورش الصناعية التي هدمتها قوات الاحتلال في قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة وحتى

[illegible]

7.	01 dz 0	2000/11/17	ā ū Ǿ ħ	— ǧ ǧ — ǧ ǧ Ĩ	ǧ ħ) ūǾ ħ ǧ ħĤ 3P :Ǿ5 ȳ K ħĤ 5000 ȳ ĩ (KĤE ħ ūfYĥ ūā ū ž ħ ħĤ ȳ ǧĤĤ ħ ū Z 25 ȳ ĩ ȳ 1 ǧǧĤĤ. ā ǧ3 ĤǾ .ȳ
8.	ǧǾ Z T	2000/11/16	ā ū Ǿ ħ	ȳ3 ǧǧ ȳ ħ ħ	ǧ ħ) ūǾ ħ ǧ ħĤ 3P :Ǿ5 ȳ K ħĤ ĩ (ǧ ū ħĤȳ ūǾ ȳ ħ ū ūYĥ ūā ū ȳ ȳ ĤRȳ ū3 ǧĤĤ ħ ū Z 25 ȳ ȳ 1 ǧǧĤĤ. ā ǧ3 ĤǾ ž ħ ħĤ ȳ ȳ 70 ȳ ĩ ū .ȳ
9.		2000/12/1	ǧ ħ) ā ū Ǿ ħ	ȳ3 ǧǧ ȳ ħ ħ	ȳ ħ ūǾ ħ ǧ ħĤ 3P :Ǿ5 ȳ K ħĤ .ȳ
10.	ǧǾ ǧǧ Ĥ ȳ ȳ	2000/11/16	ǧǾ ȳ ǧĤȳ	ȳ3 ǧǧ ȳ ħ ħ	ȳ ȳ ĤRȳ ūǾ ūǾ ū ǧ ħĤ 3P :Ǿ5 ȳ K ħĤ Ĥȳ ū Z Ĥȳ ūǾ ū ħ K ħĤ Ĥȳ ū Z Ĥȳ ūǾ ū ħ K ħĤ
11.	Ĥ ȳ ž ȳ ā t ħ 3	2000/11/17	Ĥ Ĥȳ Z ȳ Ĥȳ ūǾ ū	ǧ ħ Ĥ ȳ — ȳ ȳ ȳ	ȳ ħĤ 3P ȳ5 :ȳ K ħĤ

12.	Ḥ 3 Ĥ Ĥ Ṭ ò ó ì	2000/11/20	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	
13.	Ḥ 3	2000/11/24	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	
14.	Ḥ 3	2000/11/27	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	
15.	Ḥ 3	2000/11/28	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	Ḥ Ĥ 3 Ĥ	

□ اعتدت قوات الاحتلال العربي الإسرائيلي على المصنع مرة ثانية بتاريخ 2001/1/30، ودمرت بشكل كلي وقتلت الحسان بحوالي 2 مليون دولار.

□ تم الاعتداء علينا من قبل قوات الاحتلال العربي الإسرائيلي عدة مرات في أوقات لاحقة إلى أن تم تدميره بشكل كلي بتاريخ 2001/9/8.

[illegible]

[illegible]

2950 7 9 : K K K	għ – Ē ñ	ğ ħ ğ Ǿ ğ ħ	2001/10/23	ħ 3 DZ Bħ	38.
.ā ũ Dɣ 1500 K K	Ǿ ħ Ĩ - ɣ q	ā ũ Ǿ ħ	2001/11/3	ğ ħ 3 Ǿ	39.
.Ǿ Ǿ ğ ħ K K	DZ Ĩ – Ĩ	ğ ũ ñ ğ ħ	2001/11/4	ā ħ Ǿ K2	40.
. K K	DZ Ĩ - Ĩ	Ǿ ħ ɣ Dħ	2001/11/4	ħ ħ ħ Ǿ ħ	41.
ZǾ ħD ɣǾ D Ǿ DZ K K : DZ K K . 7Ǿ ğ Ǿ Ĩ K K ħ ħ D Ǿ DZ 8Yħ .	DZ Ĩ – Ĩ	ħ ǾY ɣǾ	2001/11/4	ǾǾ ħ D ɣ	42.
ZǾ ħD ɣ Ž ħ Ĩ : DZ K K . 7Ǿ ğ Ǿ Ĩ K K ħ ħ	DZ Ĩ – Ĩ	ħ ğ Ǿ	2001/11/4	ħ ħ	43.
ɣ Dħ Ĩ ħ K K : DZ K K . ğ Ĩ ɣ	DZ Ĩ – Ĩ	ĒY ğ Ĩ	2001/11/4	ħ ğ Ĩ	44.
D Ǿ DZ Ĩ Dħ Ĩ ħ K K : DZ K K . ĒǾ ğ ħ q	DZ Ĩ – Ĩ	ɣ Dħ	2001/11/4	Ĩ ɣ Ǿ 8 Ĩ	45.
. K K	ğ ũ ā q – ğ ħ ħ	ā ũ Ǿ ħ	2001/11/24	ħ Ĩ ħ ħ ħ	46.

[illegible]

[illegible]

ב י ם כ ם ד ז ק א : ח ד ז ק א ז ם ם ר ן ן ז ז א ג י ם ח י כ ד ז ג ד ז ג ד ז ז א ג י ם ז ז ם נ ד ז ג ג ג ז ז ק א ח ח א ז א כ ח ם ד ז ק א ן ג א ם ד ז ק א . ח ד ז ז ז ז ז . ח ד ז ז ז ז ז	ח ג : ג ד ז	ג ן ג י ז א א ג א ד ן	2002/5/24	ב י ז ?	.60
ג י ם ח ד ז ז ז א : ח ד ז ק א ן ח ן ד ז ק א ז ז ז ח ג ד ז ק א ד ז . א ז ז ז ז	ח ג : ג ד ז	ז ן ם ג ן ז ז ז ז ז ז ז ז ז ז	2002/5/24	ז ז ז ז ז ז	.61
ג ן ג י ם א ד ז : ז א : ח ד ז ק א ח ן ח ן ד ז ק א ז ז ז ח ג ד ז ק א ד ז . ז ז ז ז ז	ח ג : ג ד ז	ז ז ג י ח ז ז ז ז	2002/5/24	ז ז ז ז ז ז	.62

300 On # 6 n e 6 Dm l m e t e O k - : M D K e k A e Z Z b b h r - h k r n h b Z b b h r - 0 6 r o i o i a 3 m A e e 6 z 3 k 300 63	u g : g d t e	6300 y r 300 6 D D 8 (a r D K)	2002/5/24	A g ! e 3 D E R !	.63
6 D D 6 D D h e t e O k - : M D K e k a 9 l O - O j E Z l 6 m e 4 l O - h D z f 6 D z m n 6 e e g a U . l On e 6 n a 64	u g : g d t e	u D u g 6 y T 6 h	2002/5/24	h e 3 Z e n u g u r i u g	.64
6 m e 6 D D m e D t e O k - : M D K e k a A a 3 P 8 y k - l 6 D m l 8 y k l O - l Z h k 3 P l O 6 D m l e 3 a 3 - h D z f 6 D z t e q i R h . g D m On g h u 65	u g : g d t e	q i Q u g g D m b h u	2002/5/24	h e 3 Z u T u g	.65
m e Z Z b b h r - : M D K e k l O - 6 r o i i Z M D 8 y k - 6 D m l . h k u e 3 66	u g : g d t e	6300 3 t 6300 6 h g	2002/5/24	Z i l t e T e T	.66

76.	הערה תעודת	2002/6/19		תעודת	76.
	הערה תעודת	2002/7/17	2002/7/17	תעודת	77.
	הערה תעודת	2002/7/20	2002/7/20	תעודת	78.
	הערה תעודת	2002/7/17	2002/7/17	תעודת	79.
	הערה תעודת	2002/7/26	2002/7/26	תעודת	80.
	הערה תעודת	2002/7/26	2002/7/26	תעודת	81.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]